وقفة

عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

حين يصبح السلام ضرورة لا خيارا

بعد نشر مقالي، قبل بضعة أيام، بعنوان "إسرائيل بين الانهيار وإعادة التموضع"، وذلك بعد توقيع "اتفاقية شرم الشيخ لوقف إطلاق النار"، تلقيت تعليقات وملاحظات كثيرة من القرّاء، كان معظمها مشيدًا، وقليل منها ناقدًا بشدة. وقد ركّزت معظم الانتقادات على ما اعتبره البعض تغافلًا مني عن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني منذ قيامها، وبالأخص خلال العامين الماضيين بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023، بل ذهب بعضهم إلى القول إنني بدعوتي إلى إدماج إسرائيل في منظومة التعاون الإقليمي، أقدّم نوعًا من "المكافأة" لمن ارتكبوا المذابح والجرائم بحق الفلسطينيين والعرب.

ولأولئك أقول: إن السلام ليس غفرانًا للجرائم ولا نسيانًا للحقوق، بل هو وعي بالتاريخ ودرس مستفاد من تجاربه المرة. إنني أفرّق بوضوح بين الدولة والنظام، وبين الشعوب والحكومات؛ فالشعوب لا تُؤخذ بجريرة أنظمتها، ولا يمكن معاقبتها على سياسات متطرفة لم تصنعها. إسرائيل اليوم، شئنا أم أبينا، دولة قائمة، عضو في الأمم المتحدة، وتحظى بدعم أقوى قوة على وجه الأرض: الولايات المتحدة الأميركية، إلى جانب دعم واسع من دول أوروبا التي ما تزال حتى اليوم تحاول، على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، التكفير عن ماضيها الدموي تجاه اليهود، من مذابح القرون الوسطى إلى أفران الغاز النازية. هذا الدعم منح إسرائيل حصانة سياسية واقتصادية وعسكرية غير مسبوقة، وجعلها حقيقة واقعة في النظام الدولي.

بل إن الفلسطينيين أنفسهم، من خلال اتفاقيات أوسلو وغيرها، اعترفوا بإسرائيل كدولة ذات سيادة ضمن حدود ما قبل العام 1967، ومعظم الدول العربية والإسلامية اليوم ترتبط بعلاقات مباشرة أو غير مباشرة معها. فهل يبقى مجديًا أن ندفن رؤوسنا في الرمال، وأن نطالب بالقضاء على دولة يعترف بها العالم، ويقيم معها علاقاتٍ سياسية واقتصادية وأمنية؟

إن التمسك بالشعارات القديمة ورفض الاعتراف بالواقع لا يخدم القضية الفلسطينية، بل يطيل أمد معاناة الشعب الفلسطيني؛ فالقضية اليوم ليست في حاجة إلى خطابٍ تعبويٍّ عاطفي، بل إلى موقفٍ عقلاني واقعي يختار من الوسائل ما يحقق الممكن من الحقوق بأقل قدرٍ من الخسائر، ومن دون أن يتنازل عن المبدأ أو الهدف.

لقد علمنا التاريخ أن السلام ليس ضعفًا، بل هو ذروة القوة. بعد الحرب العالمية الثانية، لم تُعاقَب الشعوب الألمانية واليابانية على جرائم قادتها، بل عوقب المسؤولون وحُوسبوا، ثم ساعد المجتمع الدولي تلك الشعوب على النهوض من رماد الحرب، حتى أصبحت ألمانيا واليابان نموذجين في التنمية والازدهار. الدرس هنا واضح: المحاسبة شيء، وبناء المستقبل شيء آخر.

إن استمرار الصراع المسلح لا يخدم إلا المتطرفين في الجانبين. فالحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بقيادة نتنياهو وحلفائه، تستمد شرعيتها من استمرار التوتر والعداء، وتختنق كلما اقتربت فرص السلام. السلام الحقيقي يضعف دعاة الكراهية في كل طرف؛ لأنه يُسقط ذرائعهم، ويعيد الإنسان إلى موقعه الطبيعي: باحثًا عن الأمن والحياة لا عن الموت والانتقام.

ومن هنا، فإن المطلوب اليوم من الفلسطينيين والعرب هو التمسك بوسائل النضال السلمي، وتوحيد الصف الفلسطيني المنقسم على ذاته منذ سنوات طويلة؛ فالانقسام أضعف الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية، وسمح للخصوم بالتلاعب بأوراق الخلاف الداخلي. كما أن تحويل القضية إلى صراعٍ دينيٍّ لا يخدمها، بل يضرّ بها؛ فالقضية الفلسطينية ليست قضية إسلامية ضد اليهودية أو المسيحية، بل قضية شعبٍ يُطالب بحقوقه المشروعة وفق القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة. إدخال الدين في الصراع يمنح إسرائيل الفرصة لتصوير نفسها ضحيةً لـ "صراعٍ ديني"؛ فتستجلب دعم الصهاينة المسيحيين وتُحرّك مشاعر الغرب الدينية بدلًا من ضميره الإنساني.

القضية الفلسطينية أقوى من أن تُختزل في الشعارات أو الأيديولوجيات. إنها قضية أخلاقية وإنسانية وقانونية قبل أن تكون دينية، وكلما كان خطابها عقلانيًا، ازدادت مساحة التعاطف الدولي معها. لقد تغيّر العالم، ولم يعد الرأي العام يُستثار بالشعارات، بل يُقنع بالحقائق والبرهان والإنسانية المشتركة.

إن السلام، في جوهره، ليس تنازلًا عن الحق بل وسيلة لاستعادته؛ فالسلام الممكن خير من الحرب المستحيلة، والاتفاق الجزئي خير من القطيعة الشاملة، والحوار مهما طال خير من طلقة واحدة تُزهق بها الأرواح وتُدمر بها الأوطان.

ولا يعني ذلك القبول بالإملاءات أو التغاضي عن العدوان، بل اختيار الطريق الأكثر نجاعة لإنهاء المأساة. الطريق الذي يحفظ الدماء ويعيد الحقوق بوسائل القانون والسياسة، لا بالانتقام الذي يورّث الحقد جيلًا بعد جيل.

لقد جرّب العالم مرارة الحروب، ثم تعلّم أن السلام، مهما بدا صعبًا، هو الطريق الوحيد للحياة. أوروبا التي تقاتلت قرونًا، وحُرقت مدنها في الحربين العالميتين، أصبحت اليوم قارةً واحدة بلا حدود داخلية؛ لأن شعوبها أدركت أن الأمن الجماعي أهم من الكبرياء القومي. وكذلك يمكن للمنطقة العربية أن تنتقل من دوائر الصراع إلى فضاء التعايش إذا امتلكت الشجاعة للمصارحة والمصالحة.

إن السلام ليس خيارًا بين بدائل متعددة، بل هو البديل الوحيد المتبقي أمامنا جميعًا الفلسطينيين، والعرب، والإسرائيليين، والعالم أجمع؛ فكل الطرق الأخرى تؤدي إلى مزيدٍ من الخراب وسفك الدماء. وحين يصبح السلام ضرورةً لا خيارًا، علينا أن نمتلك الشجاعة للسير فيه، وأن نفهم أنه لا ينقص من كرامتنا، بل يضيف إلى إنسانيتنا، ويُمهّد لأجيالنا المقبلة طريقًا نحو حياةٍ تستحق أن تُعاش.

حول الخبر

البلاد إبراهيم النهام

"الموظف الحكومي المتميز".. خطوة نحو تحسين تجربة العملاء

يتصدر برنامج الموظف الحكومي المتميز في خدمة العملاء واجهات العديد من المواقع الإلكترونية الحكومية، بوصفه إحدى المبادرات النوعية التي أطلقتها مراكز تقييم الخدمة الحكومية بهدف الارتقاء بجودة الخدمات العامة وتحسين تجربة العميل، ضمن رؤية البحرين الحكومية نحو التميز والكفاءة.

ويهدف البرنامج إلى ترسيخ ثقافة التميز في الأداء المؤسسي عبر إشراك جمهور العملاء في عملية التقييم، إذ يُمنح كل مراجع بعد إتمام الخدمة رابطًا عبر تطبيق "واتساب" لتعبئة استبيان حول تجربته ومستوى الخدمة التي تلقاها. وتُعد هذه الخطوة نقلة نوعية في منهجية تقييم الخدمات؛ إذ تجعل المواطن شريكًا مباشرًا في تطوير الأداء الحكومي.

ويضع البرنامج ثلاثة أهداف رئيسة هي: تحسين الخدمات الحكومية وأداء القطاع العام، وتعزيز روح التنافسية بين موظفي الخدمة الحكومية، ورفع مستوى رضا العملاء عن الخدمات المقدمة. كما يشكل قاعدة بيانات تُسهم في صناعة القرار وتطوير الخطط المستقبلية بناءً على آراء المتعاملين الفعلية.

ويشارك في البرنامج عدد واسع من الجهات الحكومية، من أبرزها وزارات الداخلية، والمواصلات والاتصالات، والصحة، والتربية والتعليم، والعمل، والبلديات والزراعة، إضافة إلى المؤسسة الخيرية الملكية، وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وهيئة الكهرباء والماء، والمجلس الأعلى للبيئة، وغيرها من الجهات الخدمية الكبرى.

ويُتوقع أن يشهد البرنامج في مراحله المقبلة توسعًا يشمل مزيدا من المؤسسات، بما يعزز ثقافة "العميل أولًا" ويجعل التميز في الخدمة مسلكا مؤسسيًا مستدامًا، يعكس الوجه المتطور للإدارة الحكومية في مملكة البحرين.

منافسة بين 67 حملة لاجتياز شرط 90 حاجا

عروض الحج إلكترونيا.. والباقات تصل حتى 9500 دينار

البلاد | ندى فهد

يدخل موسم الحج 2026 مرحلة حاسمة ابتداء من الأحد 2 نوفمبر؛ إذ يبدأ الحجاج الذين تم قبول طلباتهم في المرحلة الأولى بعملية اختيار الحملات، وسط سباق بين 67 حملة حج بحرينية لاستقطاب العدد الكافي من الحجاج لضمان مشاركتها هذا العام.

وبحسب التعليمات التنظيمية المعتمدة، فإن الحملة التي لا تحقق الحد الأدنى المطلوب والمحدد بـ 90 حاجًا لكل حملة، لن يُسمح لها بالتسيير في موسم حج 2026.

وقد وضعت الحملات في الأيام الماضية عروضها وخدماتها عبر المنصة الإلكترونية لنظام الحج؛ لتمكين الحجاج من مقارنة الأسعار والمزايا والخدمات قبل اتخاذ قرار الاختيار.

وتتراوح باقات الحملات بين الماسية والذهبية و "VIP" و "VVIP"، وفق مستويات السكن والنقل والخدمات في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة، بأسعار تبدأ من 1750 دينارًا وتصل إلى نحو 9500 دينار.

وكانت اللجنة العليا لشؤون الحج والعمرة قد حددت فترة اختيار الحملات، ودعت المقبولين إلى التواصل المباشر مع حملات الحج المعتمدة للاطلاع على العروض المتوافرة، والاستفسار عن تفاصيل الباقات المقدَّمة والخدمات والأسعار؛ تمهيدًا لاختيار الحملات وتثبيت الطلب بسداد مبلغ قدره 150 دينارا عبر المنصة الإلكترونية في الفترة المذكورة، على أن يُلغى الطلب في حال عدم الالتزام بذلك.

وبلغ عدد الحملات التي أكدت رغبتها في التسيير بالموسم 67 حملة بعد سداد مبالغ التأمين المطلوبة من الجهات المنظمة.

وضمن الآليات التنظيمية المعلنة، فإنه سيُعاد فتح باب الاختيار مرة أخرى للحجاج الذين اختاروا حملات لم تحقق العدد المطلوب (90 حاجًا)؛ وذلك لتمكينهم من اختيار حملات أخرى تتوافر لديها شواغر، بما يضمن عدم فقدان فرصة أداء الفريضة.

ويستمر نظام التسجيل الإلكتروني بالحج في استقبال اختيارات الحجاج حتى 9 نوفمبر، ليتم بعدها اعتماد القوائم النهائية للحملات المستوفية للشروط.

صورة أرشيفية

أخبارنا بالموقع الإلكتروني

www.albiladpress.com

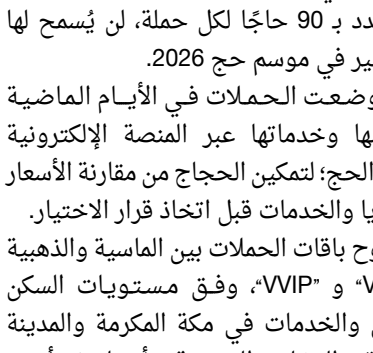

تسريع وتيرة تمليك المواطنين خدماتهم الإسكانية وبصورة فورية

تكريم "اللجنة الوطنية للطوارئ" كونها شريكا استراتيجيا في "Chem-Safe 25"

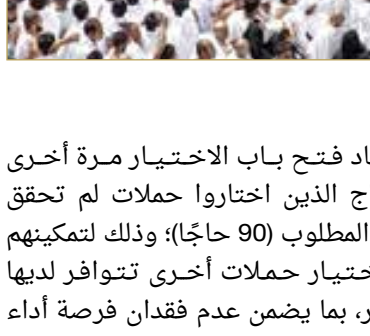

بناء الإنسان الخليجي وتمكينه من الإسهام في نهضة مجتمعه

البلاد | حسن عبدالرسول | تصوير: سيد علي حسن

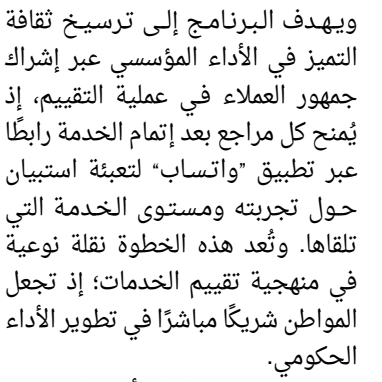

توفيقي: تسليط الضوء على النماذج الملهمة محفز للشباب

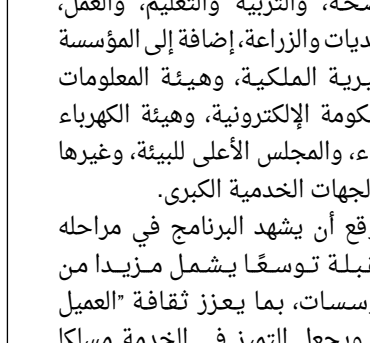

جهوزية قصوى لـ "العاصمة" لمواجهة تداعيات موسم الأمطار